

التمويل والتنمية: أي المجالات الحكومية أكثر تأثراً بالفساد؟

لورا ألونسو: بالنسبة لما يمكن أن أسميه "الفساد الكبير"، تتركز أعلى المستويات التي شهدتها الأرجنتين على مر التاريخ – مناطق الخطر – في المجالات المعتادة: مشروعات البنية التحتية الكبيرة، والصناعات الاستخراجية، والجمارك. لذلك نستهدف الفساد في هذه المجالات من خلال مجموعة مختلفة من التدابير سعياً منا للحد من المخاطر، وزيادة الرقابة والشفافية في إطار عمليات الشراء والتعاقد، ومراقبة سلوكيات وممتلكات موظفي القطاع العام، وتعزيز نظام التدقيق الداخلي في كل من هذه المجالات.

التمويل والتنمية: أشرت إلى أن حكومة الأرجنتين ترى محاربة الفساد جزءاً من محاربة الفقر، فما العلاقة بينهما؟

لورا ألونسو: المواطنون الذين يعيشون في الفقر هم ضحايا الفساد، نظراً لأنه يؤدي، بجانب انعدام الكفاءة وضعف إدارة الدولة، إلى تدني جودة الخدمات العامة واستثمارات البنية التحتية، مما يؤثر تأثيراً مباشراً على جودة معيشة هؤلاء المواطنين. ودائماً ما يكون المواطنون الأكثر احتياجاً هم أول ضحايا الفساد. وهؤلاء محرومون أيضاً من فرص العمل الجديدة، لأننا نعلم جميعاً أن الفساد من العوامل التي تؤثر للأسف على جودة الاستثمار الخاص.

التمويل والتنمية: ما الدور الذي ينبغي أن يضطلع به القطاع الخاص؟

لورا ألونسو: من الضروري إشراك القطاع الخاص في ردع الفساد من خلال ممارسات العمل السليمة وتشجيع الشركات على الإبلاغ عن أي مخالفات حال وقوعها في إطار عمليات الشراء أو مفاوضات العقود في القطاع العام. وبالنسبة للتحالفات بين القطاعين العام والخاص، أطلق مكتب مكافحة الفساد آلية إبلاغ رفيعة المستوى استناداً إلى المشورة الفنية المقدمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومعهد بازل للحوكمة. وخلال المشروع الأول للإدارة الوطنية للطرق تحت مظلة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تم توقيع ثمانية عقود بالفعل، ولم يتم الإبلاغ عن أي فساد في هذه العملية، مما يشير إلى أن تصميم العمليات وإدراج شروط لضمان النزاهة – وآلية الإبلاغ رفيعة المستوى تلك – جميعها عوامل ساهمت في خلق الثقة لدى المستثمرين الذين جاؤوا بأعداد كبيرة لتقديم عروضهم، بما في ذلك مستثمرون أجانب لم يسبق لهم الاستثمار في الأرجنتين.

التمويل والتنمية: كيف استفادت الحكومة من التكنولوجيا في مكافحة الفساد؟



صورة: بموافقة مكتب مكافحة الفساد في الأرجنتين.

ثنائية الفقر والفساد

لورا ألونسو تشرح الأسباب الداعية لضرورة مكافحة الفساد على العديد من الجبهات
ديفيد بيدروزا

عينَ الرئيس الأرجنتيني ماوريسيو ماكري **السيدة لورا ألونسو** رئيساً لمكتب مكافحة الفساد في عام ٢٠١٥ بعدما عملت في مجلس النواب وشغلت منصب المدير التنفيذي لفرع منظمة الشفافية الدولية في الأرجنتين. وقد تخرجت في جامعة بوينس آيرس، وحصلت على درجة الماجستير في الإدارة العامة والسياسة العامة من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. وفي هذه المقابلة التي أجراها معها ديفيد بيدروزا لمجلة التمويل والتنمية في ٢٢ يونيو، تشرح ألونسو مدى أهمية مكافحة الفساد في النضال ضد الفقر، والدور الذي يجب أن يضطلع به مختلف الأطراف الفاعلة من القطاعين العام والخاص في هذا الصدد، وكيف يمكن استخدام التكنولوجيا في زيادة الشفافية.

المالية لمكتب مكافحة الفساد. ونحن البلد الوحيد الذي يقوم بنشر جزء كبير من هذه المعلومات بشفافية وتحديثها سنويا. وتوجد كذلك معلومات عن التعدين، واستغلال الغاز والبتروك في الأرجنتين، وبيانات عن السكان والتعليم، وبيانات مرتبطة بالصحة العامة والاقتصاد. وقد استعادت الميزانية الأرجنتينية شفافتها السابقة، بل أصبحت أكثر شفافية، وكانت شفافية الميزانية قد تراجعت للأسف خلال السنوات الماضية. واستعاد أيضا نظام الإحصاءات العامة الأرجنتيني جودته، وهذه البيانات ليست غير ذات أهمية عندما يتعلق الأمر بإبلاغ الوكالات الدولية.

التمويل والتنمية: ما الخطوة المهمة التالية؟

لورا أونوسو: ستشهد الشهور التالية إعداد خطة وطنية لمكافحة الفساد على مدار السنوات الخمس القادمة، ولن تستند الخطة إلى مسؤوليات مكتب مكافحة الفساد وحده، بل ستشارك فيها جميع الدوائر الحكومية والوزارات، بحيث تسهم كل جهة بسياسات قطاعية محددة في نطاق اختصاصها، بما في ذلك الوكالات الرئيسية اللامركزية، مثل إدارة الضمان الاجتماعي، أو مصلحة الضرائب، أو مصلحة الجمارك، أو على سبيل المثال الوكالة المسؤولة عن تنظيم جودة الغذاء والدواء في الأرجنتين.

التمويل والتنمية: كيف تقيسين النجاح؟

لورا أونوسو: لا يمكن لأي بلد في العالم التعافي من المرض المسمى بالفساد؛ لأن تلك البلدان التي ترتفع فيها مستويات الشفافية والرقابة الداخلية عادة ما تكون ممارساتها بالخارج ضعيفة. لذلك يبدو لي أن العمل متعدد الأطراف أمر ضروري لمنع الفساد ومكافحته. وتشارك الأرجنتين في مجموعة مسؤولي النزاهة العامة المنبثقة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كما تترأس مجموعة العمل المعنية بمكافحة الفساد المنبثقة عن مجموعة العشرين. وبالرغم من أنه لا يمكن لأي بلد التخلص من الفساد تماما، فإن ما يميز بلدا عن الآخر هو كيفية تعامل المؤسسات مع هذا المرض. وفي حالة الأرجنتين، أرى أنه يمكن قياس الفساد من خلال الإصلاحات، الكبيرة والصغيرة، التي تتسم بالاستمرارية والاستدامة، والتي لا يقتصر تنفيذها على المستويات الفيدرالية أو الإدارية، بل تشمل أيضا السلطة القضائية والمقاطعات والبلديات. وإذا ما استمر تنفيذ هذه الإصلاحات الكبيرة والصغيرة على مدار السنوات العشر القادمة، سيكون ذلك هو مقياس نجاح هذه المرحلة. **FD**

ديفيد بيدروزا مسؤول شؤون التواصل في إدارة التواصل بصندوق النقد الدولي.

تم تنقيح هذه المقابلة لمرعاة الطول والوضوح.

لورا أونوسو: تخلفت الإدارة في الأرجنتين عن ركب التكنولوجيا. ولكن منذ نشأة وزارة التحديث، أحرز تقدم كبير في مجال التحديث الإداري، بدءا باستخدام الملفات الإلكترونية التي أتاحت إدارة معظم الإجراءات الإدارية الداخلية إلكترونيا، مما ساهم في زيادة شفافية مختلفة الإجراءات وإحكام الرقابة عليها. وتضمن ذلك أيضا استحداث مجموعة من الإجراءات التي يمكن إتتمامها عن بعد والتي ساهمت في تسريع عملية التخليص الجمركي وتحسين الآليات الرقابية. ووقع الرئيس ماكري قرارا بإصلاح الملفات الإلكترونية، وتنفيذ سياسة مهمة واسعة النطاق قائمة على مفهومي البيانات المفتوحة والحكومة المفتوحة. ونعمل جاهدين في الوقت الحالي على تعزيز قابلية التشغيل البيئي لقواعد البيانات الحكومية، مما ساعد - في حالة مكتب مكافحة الفساد - بجانب استخدام الملفات الإلكترونية، على تعزيز الرقابة وأتاح مراجعة شاملة لمختلف العمليات المهمة على مستوى الإدارة كل على حدة، ومكننا من إعداد إحصاءات وبيانات قابلة للمقارنة.

التمويل والتنمية: يبدو لي ذلك جهدا متعدد الجوانب.

لورا أونوسو: إن رغبة الرئاسة في المضي قدما على جميع الجهات - الإدارية والتشغيلية والتنفيذية والتشريعية - هي التي تضمن استمرارية هذه الإصلاحات الصغيرة والكبيرة التي ساهمت في تحسين العملية الإدارية بمعدلات سريعة للغاية. ولم تكن الإصلاحات تدريجية. فبعض التغييرات جاءت كصدمة حقيقية، مثل بدء استخدام الملفات الإلكترونية الذي تطلب تدريب عشرات الآلاف من موظفي الإدارة العامة الذين اعتادوا على استخدام الملفات الورقية. ويعمل المجلس الوطني للتحديث على تعميم استخدام الملفات الإلكترونية على مستوى الإدارات المحلية أيضا، وتبذل جهود كبيرة في الوقت الحالي لتطبيق نظام الملفات الإلكترونية على مستوى السلطات القضائية أيضا. وعندما بدأت عملي في مكتب مكافحة الفساد، لم يكن يحق له الاطلاع على أي قواعد بيانات حكومية. أما الآن فيحق لنا الاطلاع على أكثر من ١٥ قاعدة بيانات. وفي العام الأخير لإدارتنا، سيتم إجراء مراجعات مكثفة لقواعد البيانات بمقارنتها ببعضها البعض، مما سيتيح لنا التحقق من الذم المالية لموظفي القطاع العام وممتلكاتهم وخلفياتهم الثقافية والاجتماعية.

التمويل والتنمية: ما الإجراءات التي تم اتخاذها لإتاحة

مزيد من البيانات للجمهور؟

لورا أونوسو: جميع قواعد البيانات متاحة على الموقع الإلكتروني "www.datos.gob.ar". وتنتشر على الموقع أيضا البيانات الخاصة بإقرارات ٤٥ ألف موظف في الذراع التنفيذية للخدمة المدنية الذين يفصحون عن ممتلكاتهم وذممهم